الرئيس عبد الفتاح السيسى وعدد من المسئولين أثناء افتتاح حقل ظهر للغاز الطبيعى

محمد سعد الدين قال إن الإصلاح الاقتصادى جاء فى الوقت المناسب لينقذ مصر من حافة الهاوية

رئيس «مستثمرى الغاز»: السيسى استطاع هزيمة قطر وتركيا فى ملف الطاقة

الإعلان عن اكتشافات جديدة قريبًا.. الشركات الأجنبية ستضخ 5 مليارات جنيه استثمارات بحلول 2021.. ونستهلك 4 ملايين طن بوتاجاز سنويًا

ألقاه الدكتور محمد سعد الدين، رئيس جمعية «مستثمرى الغاز» بالقيادة المصرية، ممثلة فى شخص الرئيس عبدالفتاح السيسى، الذى استطاع التصدى لمخططات الاستيلاء على مصر، مشيرا إلى أن مصر حققت عدة أهداف فى ملف الغاز، على رأسها التحول إلى مركز إقليمى للطاقة، ما يحقق لها فوائد عظمى، اقتصاديا وسياسيا.

وتوقع فى حوار مع «الدستور»، أن تتوالى الاستثمارات والاكتشافات فى الحقول البترول والغاز، خلال السنوات المقبلة، كاشفا أن شركته ستبدأ فى أبريل المقبل تدشين مشروع خاص لنقل الغاز، اعتمادا على التكنولوجيا الحديثة، بصورة تقلل كثيرا من تكاليف نقله عبر الأنابيب، ما يحقق لمصر أقصى استفادة ممكنة، بأقل تكلفة.

طارق عثمان - علا العلاف

عدسة أحمد الصياد

■ ما رأيك فى مستقبل مصر الاقتصادى؟

- نحن محظوظون، لأن لدينا قيادة سياسية واعية تمتلك رؤية للمستقبل، وهذا ما اتضح منذ البداية، منذ تعيين السيسى وزيرا للدفاع، واعتراضه على أبيبلاء مجموعات مسلحة وميليشيات جماعة الإخوان الإرهابية على مصر.

والحقيقة أن أصعب قرار فى تاريخ مصر هو ٣٠ يونيو، وإعلان السيسى تعطيل دستور الإخوان، والتضحية بنفسه فى مواجهة هذه الجماعة العاشمة، ومنذ هذه اللحظة والرئيس يأخذ على عاتقه النهوض بالبلاد، وحل جميع مشكلاتها، سلما حدث فى ملفات الكهرباء والغاز والأمن، لذا أصبحت مصر على بداية مرحلة جديدة، ستتحول بها إلى نمر اقتصادى خلال عدة سنوات.

■ هل تعتقد أن قرار الرئيس بدفة الإصلاح الاقتصادى الآن يجب تأجيله؟

- الرئيس السيسى أنقذ مصر من حافة الهاوية، وتدخله بالإصلاح الاقتصادى، جاء فى التوقيت المناسب، واستطاع به استعادة الوطن ومصر قبل الوصول إلى مرحلة خطيرة، ما أدى لتفادى المخاطر، وهذه القرارات تؤكد إنجازات الرئيس، ورؤيته الشاملة للنهوض بالدولة المصرية، وهو ما تجلى فى المشروعات القومية الكبيرة، التى سيتم افتتاحها خلال العام الجارى، خاصة الموانئ والمطارات والمجمعات الصناعية والاكتشافات البترولية الجديدة، بالإضافة إلى الانتهاء من الطرق الجديدة، وإنشاء العاصمة الإدارية والعلمين الجديدة.

■ هل تعتقد أن تطبيق قرارات الإصلاح الاقتصادى أثر على شعبية الرئيس؟

- الرئيس السيسى يعمل ليل نهار من أجل تحقيق آمال وطموحات الشعب المصرى، والإجراءات الاقتصادية الأخيرة، رغم أنها أثرت على الاقتصاد والأسعار لفترة محدودة، إلا أنها أدت إلى ثقة أكبر فى الرئيس، لأنه فضل التضحية بجزء من شعبيته فى سبيل حماية مصر من الإفلاس، أو تعرضها لأزمة اقتصادية، وحاليا بدأت آثار التعويم تتلاشى، وأصبحنا نستفيد فوتنا الاقتصادية والإقليمية، خاصة بعد استعادة مصر كرامتها، وتخليصها من أيدى الجماعة الإرهابية، التى لا يهمها إلا الدم والمتاجرة بمشاعر الشعب المصرى.

■ من وجهة نظرك.. كيف تقيم المناخ الاستثمارى بمصر فى الفترة الأخيرة؟

- المناخ الاستثمارى فى الفترة الأخيرة تحسن بشكل كبير، وبدأت الدولة تقوم بعمل حوافز استثمارية جيدة، لجذب الاستثمار الأجنبى، وتحتاج فقط إلى تفعيل قوانين الاستثمار الجديدة بالشكل الكامل، والحد من المفاهيم العالقة لدى الصفين الثانى والثالث من مستوى الوزارات، الذين لم يصلهم التطوير حتى الآن، ويعتمدون على البيروقراطية، التى تؤدى إلى هروب المستثمرين، بسبب بعض الموظفين غير المؤهلين للتعامل مع المستثمر.

■ ومشكلات الطاقة؟

- رؤية الرئيس الواضحة أدت إلى حل مشاكل الكهرباء فى مصر، وأثرت إيجابيا على مناخ الاستثمار، وأصبحنا ننتج حوالى ٣٦ ألف ميجاوات شهريا، واستهلاكنا يصل إلى ٣٢ ألف ميجا فقط، ما أدى لتوفير ١ ألف ميجاوات شهريا، أصبح يمكن الاستفادة منها أو تصديرها.

كما أن الرئيس طالب الشركات الأجنبية بدخول ١٦ ألف ميجاوات للشبكة خلال عامين، وهو ما يصل إلى حوالى ٦٠ ٪ إضافية من إجمالى الكهرباء المنتجة شهريا خلال الـ٣٠ عاما الماضية، بالإضافة إلى المحطات التى تعمل بنظام الدورة المركبة، لتوفير ما يقرب من ١.٥ مليار دولار سنويا من الوقود، وهذا الفكر يؤكد إدارة الرئيس القوية للملف، ويمنح ثقة كبيرة للمستثمر الأجنبى فى السوق المصرية، ويساعده على ضخ استثمارات كبيرة دون قلق أو خوف.

■ كيف تنظر إلى إدارة الدولة ملف الطاقة بشكل عام؟

- الرئيس السيسى استطاع جذب استثمارات أجنبية كبيرة فى قطاع البترول، عبر رؤيته الناجحة وتعامله المتميز مع الشركات العاملة فى القطاع، وأعاد تقييم وهيكلة العلاقات التجارية مع هذه الشركات الكبيرة، وفتح المجال أمام الاكتشافات بنظام المشاركة فى المناطق، وسدد كل مستحقات ومديونيات الشركات الأجنبية المتأخرة، ما دفعها لضخ ٥ مليارات دولار إضافية كاستثمارات فى السوق المصرية، وأتوقع أن تضخ هذه الشركات ما يقرب من ٥ مليارات دولار أخرى بحلول عام ٢٠٢١، للنهوض بهذه الصناعة فى ظل الاكتشافات الحالية.

■ فى تقديرك.. هل تستطيع مصر فعلا تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز بحلول ٢٠١٩؟

- التوقعات والدراسات تشير إلى أن مصر تستهلك حوالى ٦.٢ مليار قدم مكعب يوميا، وتنتج حوالى ٤.٧ مليار قدم مكعب يوميا حاليا، لذا فإن حجم العجز يصل إلى ١.٥ مليار، وبنهاية العام الجارى، سيتم تقليل العجز إلى ٥٠٠ مليون قدم مكعب غاز يوميا، وبحلول عام ٢٠١٩ سنحقق الاستفادة القصوى من حقل «ظهر» بحوالى ٢.٧ مليار قدم مكعب يوميا، ما يعنى أننا سنكون قادرين على الوصول للاكتفاء الذاتى من الغاز، وتتجه مرة أخرى إلى تصدير الفائض عن احتياجاتنا.

■ الرئيس السيسى قال مؤخرا: «إنتم جيتو جوز يا مصريين».. كيف فسرت ذلك؟

- الرئيس السيسى استطاع بالفعل هزيمة دولتى قطر وتركيا، خاصة أن مخططات أكبر مصدر للغاز إلى الاتحاد الأوروبى، أما تركيا فكانت تتمنى أن تستغل الغاز الإسرائيلى، وتربحه بخطوط الأنابيب الخاصة بها، لكن السيسى سبق أحلام أردوغان بخطوات، وعقد اتفاقات مع دولتى اليونان وقبرص، بمد تريسيم الحدود البحرية.

وهذا الإجراء ضع محور الشر، خاصة قطر وتركيا، من تخريب الأمر، وبعدها أعلنت مصر عن الاكتشافات الغازية العملاقة فى حقل ظهر، وحجم الاحتياطى الذى يتجاوز ٣٠ تريليون قدم مكعب، وبالتأكيد سيكون هناك اكتشافات أخرى سيتم الإعلان عنها قريبا، ويؤهلنا لهذه الخطة، من المقرر أن تحقق مبدأ الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعى نهاية العام الجارى.

■ كيف نظرت إلى إلغاء الغاز الأخير مع إسرائيل؟

- الدولة المصرية فى طريقها لتصبح أكبر مركز إقليمى لتداول الطاقة فى المنطقة، لكونها ستخدم أكثر من ٣ مليار مستهلك للغاز، بسبب موقعها الذى يتوسط الشرق الأوسط، ويصل بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، والقصة بدأت مع إنشاء قانون لسوق الغاز، يتيح المجال أمام القطاع الخاص لاستيراد وبيع وتمثيلة وتخزين وتصدير الغاز، بعد الحصول على الموافقات اللازمة من جهاز تنظيم الغاز.

وهذا الإجراء سمح بوجود فرصة للتعاون مع دول شرق المتوسط، مثل قبرص واليونان وسوريا والأردن وإسرائيل، لذا فإن توقيع شركة دولفينوس للتعاقد جاء بعد مفاوضات بدأت منذ عامين، وهذا الاتفاق يصب فى مصلحة مصر، خاصة أن الشركة ستقوم باستيراد الغاز الإسرائيلى وتسييله، لعدم قدرة إسرائيل على إنشاء محطات إسالة، نظرا لأنها تستغرق ٥ سنوات، وتبلغ تكلفة المحطة الواحدة منها حوالى ١٠ مليارات دولار، فى حال امتلاك مصر محطتين كبيرتين.

■ ما الاستفادة التى تعود على مصر بعد تحولها لمركز إقليمى للطاقة؟

- مصر ستستفيد على عدة محاور، أولها أنها ستصبح أهم دولة فى منطقة الشرق الأوسط، وستصبح أكبر سوق للغاز والمواد البترولية، وهذا جاء لتوسط موقع مصر بين دول العالم، وامتلاكها عدة موانئ لتصدير عامة، بالإضافة إلى قناة السويس، وارتباطها باتفاقيات تجارية مع معظم دول العالم، ووقتا لهذا ستحافظ مصر على أمنها القومى، ومصالحها مع العالم الخارجى، لأنها ستصبح أحد أهم مراكز الطاقة فى العالم، وهذا سيمنحها نموذا دوليا كبيرا.

محمد سعد الدين يتحدث لـ«الدستور»

كم يبلغ عدد مصانع تعبئة البوتاجاز فى مصر؟

- يوجد حوالى ٤٩ مصنعًا للتعبئة وتخزين غاز البوتاجاز فى مصر، منها ٤٠ مصنعا للقطاع الخاص، والأخرى تتبع القطاع العام والحكومة، لذا يستحوذ القطاع الخاص على نسبة ٨٥٪ من سوق البوتاجاز، مقابل ١٥٪ للقطاعين الحكومى والعام.

أما الاستفادة الثانية، فتتعلق بالملف الاقتصادى، وهذا التحول سيوفر لمصر ما بين ٥٠ و١٠٠ مليار دولار، مكاسب من إعادة تصنيع وتخزين وتصدير الغاز، خاصة بعد التعاقد على الغاز الإسرائيلى، وهو أمر لا يتعارض مع الاكتفاء الذاتى لمصر من الغاز، كما أعلنت الحكومة، لأن غاز إسرائيل لن يستخدم فى السوق المصرية، بل سيعاد تصديره للسوق الأوروبية، وإفريقيا، بعد الاستفادة من القيمة المضافة لهذا التصنيع، والتى تتراوح من ٥ إلى ١٠ أضعاف القيمة، التى ستدفعها شركة دولفينوس المصرية، وتبلغ ١٥ مليار دولار، على مدار ١٠ سنوات.

الاستفادة الثالثة هى أن مصر استغلت هذا التطور لصالحها، وعملت على إسقاط كل القضايا الدولية التى أقيمت ضد شركة إيجاس، وطالبت بتعويضات بلغت ١٠ مليارات جنيه، لصالح شركة شرق المتوسط، المملوكة لرجل الأعمال حسين سالم، وتعويضات تقدر بـ١.١ مليار دولار لصالح إسرائيل.

الاستفادة الأخيرة فى قضية حقول الغاز أن الشركات الأجنبية تمتلك حصة فى غاز إسرائيل تبلغ ٤٥٪، وهى تفكر فى تعميل فى مصر، وشراء القطاع الخاص للغاز منها سيؤدى إلى ضخ جزء كبير من هذه الأموال إلى السوق المصرية، ما يعظم الاستفادة من آبار البترول والغاز لدينا، وضخ إليها استثمارات جديدة، كما ستستفيد مصر من فرض الرسوم على كل مليون وحدة تمر عبر أراضيها أو تستقل محطات تسييل لديها، بالإضافة إلى الرسوم التى ستحصلها على عملية التصدير.

■ هل سيؤثر ذلك على استهلاك مصر من البوتاجاز؟

- استهلاك المصريين للغاز عبر أنبوبة البوتاجاز يبلغ حوالى ٤ ملايين طن سنويا، تنتج منها ٢ مليون طن، وتستورد ٢ مليون طن أخرى من الخارج، فى صورة غاز خام يتم تسييله وتعبئته فى أنابيب للأغراض السكنية والتجارية، وتكلفة أنبوبة البوتاجاز الواحدة تصل إلى ١٢٥ جنيها، يدفع منها المستهلك مبلغ ٣٠ جنيها تقريبا، فى حين تتحمل الدولة الفارق، الذى يبلغ حوالى ٩٠ جنيها، وبالتحول إلى الاعتماد على الغاز الطبيعى ستوفر الدولة مليارات الجنيهات، كانت تدفعها فى دعم الطاقة، وتزيد سنويا نتيجة ازدياد السكان.

■ ما الجديد لدى مجموعة سعد الدين للغاز فى الفترة المقبلة؟

- مجموعة سعد الدين للغاز، تعد من أقدم الشركات المصرية العاملة فى سوق الغاز، وتقوم بتقديم حلول لطاقة وتمثيلة الغاز والبوتاجاز فى مصر، ولها شراكات كبيرة مع وزارة البترول، وخططنا فى الفترة المقبلة تقوم على إطلاق مشروع جديد لنقل الغاز الطبيعى بدون إنشاء خطوط أو أنابيب مكلفة للدولة، عبر استيراد تكنولوجيا جديدة لنقل الغاز الطبيعى بطريقة الضغط، وفقا لتكنولوجيا مبنى إن جى، الأمريكية، وتعمل التكنولوجيا الجديدة على ضغط الغاز تحت درجة ٢٤٠ بار، ما يسمح بنقله إلى محطات تموين السيارات والمصانع والمجتمعات العمرانية ومحطات الكهرباء والمشروعات الصناعية والسياحية.

وسبدأ تنفيذ الخطة الجديدة بداية شهر أبريل المقبل، بالتعاون مع وزارة البترول، لتسهم بدورنا فى حل مشكلة التكاليف الكبيرة لمد أنابيب البترول.

ترسيم الحدود البحرية مع قبرص واليونان تصدى لمخططات «أهل الشر»

خطة الاعتماد على الغاز الطبيعى ستوفر للدولة مليارات الجنيهات

6.2 مليار قدم مكعب استهلاك مصر من الغاز يوميا

300 مليار جنيه تكلفة دعم الطاقة سنويا

36 ألف ميجاوات من الكهرباء تنتجها الدولة شهريا